في الواجهة

حكومة 2019: قليلٌ من الطائف والدوحة، وكثيرٌ من... عون

لا يختلف التمثيل السياسي في الحكومة الجديدة عن ذاك في حكومة 2016، وان اوجبت انتخابات 2018 - الفاصلة بينهما - تعديلاً في الاحجام والحصص والامتيازات. لكن مغزى ما رافق تأليفها واستقر عليه، انه لا يشبه سواه

نقولا ناصيف

المُختلف فعلاً في الحكومة الجديدة، بتحالفاتها المحدثة وسلسلة الانقلابات على الذات وعلى الآخرين، أنها لا تشبه اياً من حكومات الحقبة السورية في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، ولا حكومات الحقبة الملتبسة في مرحلة ما بعد اتفاق الدوحة. لم تتغيّر المرجعيات التي رافقت المراحل الثلاث، سواء كانت في صلب القرار والسلطة مذذاك او على هامشهما. الا ان ادوارها انقلبت حقاً الآن، صعوداً او هبوطاً.

يصحّ القول ان الكثير المهم لم يتغيّر منذ اولى حكومات ما بعد وضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ، وهي حكومة الرئيس عمر كرامي عام 1990. حينذاك كانت: ثلاثينية في غالبيتها، سُمّيت حكومات وحدة وطنية، مشابهة لمجلس النواب الممدد له او المنتخب من غير تطابق، مرجعياتها نفسها وتوازناتها كذلك. لم يتغيّر ايضاً الكثير المهم منذ اولى حكومات ما بعد اتفاق الدوحة، وهي حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2008: الافرقاء يقدّرون حصصهم ويختارون حقائبهم، الثلث +1، الفيتو المذهبي، رئيس مكلف يُدعى الى تأليف الحكومة الا ان الافرقاء الآخرين شركاؤه الفعليون في التأليف ولا يسعه تجاهلهم، الاكثرية وهمية والاقلية فاعلة.

> **الحكومة الجديدة فرضت ما لم تخبره الحكومات المتعاقبة: ان تكون على صورة الانتخابات النيابية**

على نحو مواصفات مرحلتي ما بعد عامي 1990 و2008، يصحّ القول ان حكومة 2019 تشبهها. مع ذلك، ثمة كثير آخر تبدّل:

1- صائبٌ هو القول ان حكومة 2019 جارت القواعد الدستورية التي نصّ عليها اتفاق الطائف للتأليف، بدءاً بالاستشارات الملزمة مروراً بتسمية الرئيس المكلف ثم استشاراته مع الكتل والنواب الفرادى وانتهاء بصدور مراسيمها. صائبٌ ايضاً انها جارت الاعراف الموازية، لكن الجوهرية، التي اوردها اتفاق الدوحة - وقد باتت بفعل الممارسة اقرب الى قواعد دستورية غير منصوص عليها - حيال اشتراط الافرقاء الحصص والمقاعد ونصاب الثلث +1 والتهويل بفيتو الرفض. الصائب كذلك ان تأليف حكومة 2019، اكثر منها حكومة 2016، طبعها وجود الرئيس ميشال عون على رأس الدولة. كان على سلفه الرئيس ميشال سليمان، حينما انتخب توافقياً كأول بنود اتفاق الدوحة، ان لا يفاضل بين قوى 8 و14 آذار. اذا انحاز الى احدهما عادى الآخر، وهو ما حصل مرتين على الاقل: عندما مال الى الرئيس نجيب ميقاتي ضد الرئيس سعد الحريري في استشارات التكليف عام 2011، وعندما قرّر جعل المعادلة الثلاثية - التي يسميها فريق 8 آذار ذهبية - خشبية عام 2013. لا يحكم اذا وازن بين الفريقين، ولا يحكم حتماً اذا فاضل بينهما. لذا لم يحكم ابداً حينذاك. على طرف نقيض منه، رسم عون سياسة مختلفة تماماً: ان يجعل - هو الحليف القوي والصلب لحزب الله - شريكه في الحكم وهو تيار المستقبل نقيض الخيار الاول في لعبة الخلافات الداخلية والصراعات الاقليمية. ليس خافياً ان رئيس الجمهورية الذي شهد انقساماً حاداً حول انتخابه، وصل الى رئاسة الدولة في مركب حزب الله والحريري معاً، وهو ايضاً في السنة الثالثة لولايته يُكمل تعايشاً غير مسبوق في الحكم وخارجه بين هذين الفريقين. لم يعد سلاح حزب الله عقبة في تسيير الحكم، وامكن ايجاد اكثر من طريقة لفك اشتباكهما حيال الموقف من سوريا ونظامها.

2- ليست تحالفات حكومة 2019 على صورة تحالفات حقبتي اتفاقي الطائف والدوحة. في الحقبة الاولى كانت صنيعة دمشق التي احاطت نفسها بغالبية ووضعت الاقلية المسيحية المعارضة خارج السلطة، وامسكت بآلية اتخاذ القرارات. لا ثنائية ولا ثلاثية، بل رزمة حلفاء في صحن سوري واحد، لا يفرّق بينهم سوى الامتياز عندما يمنحه الى احدهم دون الآخر. وهو امتياز متقلب في كل الاحوال، وجوّال. في الحقبة الثانية، اتاح انقسام البلاد بين قوى 8 و14 آذار إرساء تحالفات ملتبسة داخل الحكومات المتعاقبة بشرّابتي طربوش سنّية وشيعية، لم يكن الفريق المسيحي يسعه الدخول الى السلطة في معزل عن اي منهما، سواء عون حينذاك على رأس تكتله النيابي او حزبي الكتائب والقوات اللبنانية. في حكومة 2019، ما لم يكن في الامكان توقّعه، ان يمسي الفريق المسيحي في السلطة، الذي يمثّله رئيس الجمهورية وحزبه، شريكاً كامل المواصفات للشريكين الآخرين، السنّي والشيعي، اللذين امسكا بتوازن الحكم والشارع، بتفاوت ما بين عامي 2005 و2016. شراكة كهذه حرمته منها الحقبة السورية عندما وضعت الحكم والشارع بين ايدي حلفائها. للشريك المسيحي الآن ليس الفيتو فحسب، بل كذلك صنع السياسات التي اكتفى قبلاً بالتفرّج عليها.

3- لم تُعنَ الحقبة السورية بنتائج الانتخابات النيابية كهدف في ذاته لتأليف الحكومات، وقد أُجريت في ظلها اعوام 1992 و1996 و2000. حسابات هذه غير تلك. توزير الحلفاء هو المطلوب وليس فوزهم، وكان مضموناً في الدورات تلك في كل حال ما دامت البرلمانات المنتخبة والحكومات المعينة تتقاطع عند خيارات دمشق التي تصنعها على التوالي. لذا لم يكن التكليف ابن ساعته، ولا تأليف الحكومات يحتاج الى وقت ضائع وطويل، ولا الحلفاء يتبرّمون من حصصهم او يملكون حق التحفظ حتى. في ظل اتفاق الدوحة لم تكن نتائج الانتخابات النيابية ذات مغزى مرة. حصدت قوى 14 آذار الغالبية النيابية مرتين عامي 2005 و2009، من غير ان تتمكن في المجلس - كما في الحكومة - من انتزاع السلطة كاملة من المعارضة رغم امتلاكها هذا النصاب.

في اربع من الحكومات المتعاقبة (2005 و2008 و2009 و2014) على اثر هذين الاستحقاقين، أُرغمت قوى 14 آذار على حكومات وحدة وطنية، اما الخامسة (2011)، فاختارت عدم الانضمام اليها. مع ذلك ظل التمثيل المسيحي أسير قطبي الغالبية والمعارضة، تيار المستقبل وثنائي حزب الله - «أمل»، ودارت كل التحالفات من حول هذين القطبين. بفضل حزب الله نجح عون في الحصول على 10 وزراء في حكومة ميقاتي، ومن دون تيار المستقبل لم يكن لحزبي الكتائب والقوات اللبنانية التمثل في حكومة، او فرضهما الحقائب التي يريدانها. في حكومة 2005 - وكانت ذروة استئثار قوى 14 آذار - أُعطيت القوات اللبنانية حقيبة «فقيرة» هي السياحة، وفي حكومتي 2008 و2009 أُعطيت حقيبة «مهمة» هي العدل مشروطة بوزير غير حزبي صديق للحزب هو ابراهيم نجار، وفي حكومة 2019 أُعطيت وحدها دون سواها حقيبتا دولة.

على ان الحكومة الجديدة فرضت ما لم تخبره مرة الحكومات المتعاقبة: ان تكون على صورة الانتخابات النيابية، وليس على صورة دمشق كما في حقبتها، او على صورة قوى 8 و14 آذار كما في ظل اتفاق الدوحة. في جانب من تبرير حصول الرئيس وحزبه على الثلث+1 حجم كتلته النيابية، كذلك تبرير عدم استئثار الحريري بالمقاعد السنّية الستة انه لم يعد يمثّل كل السنّة اللبنانيين.

رئيس الجمهورية الذي شهد انقساماً حاداً حول انتخابه، وصل الى رئاسة الدولة في مركب حزب الله والحريري معاً (دالاتي نهرا)

تقرير

وزير الزراعة: سنزور سوريا بقرار حكوميّ!

من المكتب التربوي المركزي في حركة أمل إلى مكتبه في وزارة الزراعة انتقل حسن اللقيس أمس، تسبقه تركة ثقيلة لقطاع يعاني من الويلات. يرى أنّ التعاون بين الوزارات يمكن أن يحوّل القطاع الزراعي إلى رافعة للاقتصاد

ميسم رزق

بعدَ أيام من تعيينه وزيراً في حكومة الرئيس سعد الحريري الجديدة كان حسن اللّقيس لا يزال ينعَم بهدوء مكتبه في المركز التربوي لحركة أمل. تأخّرت عملية التسلّم والتسليم بينه وبين زميله الوزير السابق غازي زعيتر حتى يوم أمس، «لأن بعض مدراء الوزارة كانوا في مهمّة خارج البلاد». ما ينتظر وزير الزراعة الجديد لن يكون سهلاً ولا مسلّياً على الإطلاق. أتى وقد سبقته إلى حقيبته الجديدة تركة ثقيلة من المشاكل في قطاع يُعاني الويلات. لكن الرجل يرسُم منذ الآن خارطة نجاحه: الإرادة إذا ما وجُدت، والتعاون بينَ الوزارات... «فالوزير بشخصه لا يستطيع أن يُغيّر العالم» كما يقول لـ«الأخبار».

يوجز اللقيس أهم المشاريع التي يجب على وزارة الزراعة أن تُنجزها. يبدو كمن قضى أشهره الماضية وهو يتصفّح ملفات «الزراعة». من حاجات المزارعين، والحفاظ على الثروة الحيوانية، نوع الأسمدة، المبيدات، الإنتاج والتصدير، الأراضي الزراعية، وصولاً إلى المنافسة الخارجية... وطبعاً السياسة الخارجية وانعكاسها على هذا القطاع تحديداً في ما يتعلّق بالعلاقة مع سوريا. بشأن هذه النقطة، يتحدّث اللقيس بثقة عالية، ويجيب في معرض حديثه عن فتح معبر نصيب والتصدير إلى دول الخليج بالقول إن «الصيغة التي اعتُمدت لزيارة الوزراء السابقين إلى سوريا لن تستمر». هل يعني ذلك أنّ الوزراء الحاليين سيقصدونها بتكليف رسميّ رغم الخلاف السياسي حول العلاقة مع سوريا؟ «أنا على يقين» يقول اللقيس، مستنداً إلى «معطيات» تؤكّد أن أيّ زيارة له، كما لغيره من الوزراء المعنيين، ستكون بموافقة الحكومة ورئيسها. فلجنة صياغة البيان الوزاري «أوجدت مخرجاً في هذا الصدد»، ولا سيما أن «المصلحة اللبنانية تقتضي التعامل بشكل إيجابيّ مع سوريا، وهي المعبر الوحيد الذي نستطيع اللجوء إليه في ظلّ ارتفاع كلفة التصدير البحري».

للوهلة الأولى، يُخيّل لمُجالسه أن اللقيس سبَق وأن مرّ على الوزارة وفنّد ملفاتها. ليسَ بين يديه أي خطّة، إنما تصوّر يقوم على قاعدة «وضع اليد على الجرح ومن ثم تحديد طرق العلاج بمساعدة فريق عمل متخصّص». يركّز اللقيس في حديثه كثيراً على «صغار المزارعين» وما يعانونه من أزمات تتعلّق غالبيتها بصعوبة التسويق والتصريف والعجز أمام منافسة منتجات مستورَدة تغرق الأسواق اللبنانية. وعلى سبيل المثال، يقدّم وزير الزراعة منطقة البقاع نموذجاً للإشارة إلى «صغار المزارعين الذين لا يستطيعون أن يقوموا بالحمل جرّاء غلاء البذور ومشكلة الريّ والإنتاج والتصريف، مما يضطرهم إلى تأجير أراضيهم للتجار الكبار بأرخص الأسعار».

> **اللقيس: الأولوية ستكون لدعم صغار المزارعين ومراجعة الاتفاقات العربية**

والحلّ يكون «بمساعدتهم على تجاوز حالة انعدام التوازُن التي يعيشونها نتيجة تراجع عائداتهم المالية». يُعيد اللقيس كلاماً قاله في الإعلام فور تسميته وزيراً حينَ اعتبر أن «القطاع الزراعي الذي لا تشكل ميزانيته أكثر من 1 في المئة من الموازنة العامة، يُمكن أن يتحوّل إلى رافعة مهمّة جداً للاقتصاد اللبناني، إذا أعطي الأهمية المطلوبة»، خصوصاً أن «في لبنان أراضي زراعية كثيرة نسبة لمساحة الأراضي في هذا البلد»، ولأنّنا «نملك إنتاجاً يستطيع المنافسة في الدول العربية، خصوصاً بعد فتح معبر نصيب». وفي هذا الإطار يتحدّث اللقيس عن «ضرورة إعادة النظر في بعض الاتفاقات العربية بسبب ارتفاع الرسوم التي ندفعها».

يُفرط اللقيس بعض الشيء في تفاؤله، حين يتحدث عن تعاون الوزارات الباقية معه، «فأنا لست آتياً من خلفية أن هناك من يريد أن يعرقل»، معلناً «انفتاحه على الجميع». أولى الوزارات التي خصّها بالذكر، هي وزارة الطاقة والمياه «التي عليها إعادة النظر في مشاريع السدود على أن يكون هناك توازن في التوزيع»، تليها وزارة الداخلية التي يجب أن «تتحمّل مسؤولية مراقبة إعطاء البلديات لتراخيص البناء، حيث باتت العمارة تغزو الأراضي المصنّفة زراعية».

إذا ما أراد أحد أن يحاسب وزير الزراعة الجديد بعد ثلاث سنوات من الآن، فعليه أن يسأله أولاً عن تعهّده بأن «يقاتل بعناد لتنفيذ ما وعد به»، هذا أولاً. ومن ثمّ «تنفيذ المشاريع التي تحدث عنها وقال إنها أولوية». وأخيراً عن «التزامه بفضح المعرقلين إذا ما وُجدوا من أجل أن يتحمّل كل شخص مسؤوليته».

مقالة

باسيل و«السلام» المجاني: أوراق اعتماد دولية!

فراس الشوفي

منذ مقابلته الشهيرة على قناة «الميادين»، في كانون الأول 2017، يكرّر رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل، إطلاق مواقف «مجانية» تخصّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا تخلو من «التسويق» لفكرة السلام مع العدو الإسرائيلي. فحين أكّد باسيل، لـ«الميادين»، أنه «ليس لدينا صراع أيديولوجي مع إسرائيل»، لم يأت تصريحه في سياق سؤال حول موقفه من هذا العدوّ. وبدا الموقف «إدخالاً» لا داعي له، وخصوصاً لرئيس الدبلوماسية اللبنانية، الذي كان ليجد بحنكته، جواباً دبلوماسياً يوازي فيه بين موقفه الشخصي وموقف الدولة اللبنانية الرسمي وموقف حليفه الرئيسي على الساحة اللبنانية حزب الله، على سؤال قد يكون «مُحرجاً» لو سئل مباشرة، وهو لم يُسأل عنه في الأصل.

وبمعزل عن غاية باسيل من طرح موقفه هذا عبر منبر محسوب على محور المقاومة، كرّر وزير الخارجية الفعلة نفسها نهاية الشهر الماضي عبر قناة «سي. ان. ان» الأميركية في مقابلة قصيرة مع الصحافية بيكي أندرسون، طارحاً أيضاً حقّ «إسرائيل بالأمن»، ولو أنه غلّف موقفه الأخير، بـ«مبادرة السلام العربية»، التي استخلص منها بالنتيجة أنه لـ«العرب الحق بالأرض، لفلسطين الحق بالدولة، ولإسرائيل الحق بالأمن».

وإذا كان يمكن إيجاد المبرّر لباسيل، من خلال طرحه موقف «حق إسرائيل بالأمن» على شاشة أميركية وأمام جمهور غربي، فما هو المبرّر لتكرار باسيل المعزوفة ذاتها من على منبر كنيسة مار مخايل وفي الذكرى الـ 13 للتفاهم مع حزب الله؟

في الحالة الأولى، أي مقابلة «سي. أن. أن.»، لم يكتفِ باسيل باستخدام لغة الغرب في مقاربة إشكالية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل ذهب بعيداً في تبنّي منطقه. فهو، كوزير خارجية للبنان، ليس مطلوباً منه أن يهدّد بإزالة إسرائيل من الوجود، لكن، ما هو تبرير التطمينات «المجانية» لإسرائيل وداعميها من القوى الغربية، الذين يقدّمون أمن الكيان على أي أولوية أخرى في المنطقة؟

أمّا في الحالة الثانية، وإصرار باسيل على «أمن إسرائيل» من على منبر مار مخايل، ثمّ إعلانه عبر إذاعة النور، أن قوىً لبنانية أخرى تتبنى مبادرة السلام العربية، مسمّياً حركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي، فذلك إما نقص في المعلومات، أو تضليل. فلا الحزب القومي تسمح عقيدته بالقبول بوجود الكيان من أصله (وقد ردّ أول من أمس في بيانٍ على كلام باسيل) ولا حركة أمل، التي قادَ مؤسسها الإمام موسى الصدر بدايات الصراع مع العدو (سمّى الصدر «إسرائيل» بـ«الشر المطلق»، وحرّم، دينياً، أي تعامل معها مطلقاً)، قبِلت بالمبادرة. ورئيسها الحالي نبيه برّي أطلق قبل نحو شهرين ـ في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في باريس ـ موقفاً يؤكّد فيه أن الحل الوحيد مع العدو هو السلاح والمقاومة. ولو أن بري، كرئيس لمجلس النواب اللبناني، كان جزءاً من لبنان الرسمي حين إقرار المبادرة المشؤومة في بيروت.

يُظهر باسيل فجاجة في إبراز الخلاف الجوهري مع قوى المقاومة في لبنان، حول الموقف من مستقبل الصراع مع إسرائيل، مقدماً أوراق اعتماد دولية تدعم طموحه في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وهذا الأمر، كما طرحه باسيل، يحوّل التحالف مع المقاومة، من تحالف وطني قائم على فكرة المواطنة ووحدة الحياة لإنقاذ لبنان من أتون الطائفية والدولة الضعيفة التي يعيش فيها منذ تأسيسه، ما يمكّنه من مواجهة إسرائيل في النموذج وليس في قوة السلاح فحسب، إلى تحالف مرحلي بين طائفتين وجماعتين، سرعان ما قد ينهار مع تعارض المصالح السياسية، مثل الخلاف على اسم رئيس الجمهورية!

> **من خوّل باسيل أن يطرح موقف لبنان من الصراع مع «إسرائيل» في هذا الوقت؟**

والسؤال الأهم، يبقى حول توقيت إصرار باسيل على التسويق لفكرة السلام. من خَوَّل باسيل أن يطرح موقف لبنان من الصراع في هذا الوقت؟ حتى لو كان لبنان الرسمي لا يزال ملتزماً بـ«مبادرة السلام العربية»، لمصلحة من التذكير بالتزام لبنان بأمن إسرائيل؟ هل تلتزم إسرائيل بممارساتها منذ المبادرة التي مرّ عليها 17 عاماً، أمن لبنان؟ وخصوصاً بعد مضيّ كل تلك المدة على المبادرة، ورفض العدو لـ«ملاقاة» الذين أطلقوها... إذا كان باسيل، وسواه من المسؤولين العرب، يرون أن إسقاط «مبادرة الأمير عبد الله» يضرّ بالمصالح العربية المشتركة، فما المصلحة في إعلان التمسك الدائم بها، فيما إسرائيل تتعامل معها كأمر سقط بمرور الزمن؟

إسرائيل حصلت على اعتراف أميركي بـ«السيادة» على القدس المحتلة، وتسعى للحصول على قرار مماثل في الجولان، وتبني المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، وتعلن نفسها «دولة يهودية»، وتهدّد لبنان يومياً في البحر والجو والبر وتستبيح سيادته، وتطمح لسرقة نفطه وغازه من البحر، فماذا تبقى من المبادرة؟ هل حصل العرب على الأرض؟ هل حصلت فلسطين على الدولة؟ هذا عدا عن أن احتمالات الحرب معها قائمة في كلّ ساعة، وهي تخلق الذرائع متى شاءت لشن العدوان.

كثر، قبل باسيل، طرحوا «السلام»، إلّا أن أحداً لم يجد صيغة واضحة لإحيائه، طالما أن «الأيديولوجيا» المعادية، تبدأ من إسرائيل قبل غيرها.

عندما تبدأ إسرائيل، بإزالة شعاراتها التي ترفض وجود أحد سواها، من على المنابر أوّلاً، ثم يتجرأ مسؤول إسرائيلي واحد على تبني طرح «السلام النهائي»، ويتوقف أعضاء الكنيست عن الهرب من مواجهة الحاخامات الذين يصفون أصحاب الحلول السلمية بـ«رابين العصر». عندها، لن تكون «المبادرة» إلى السلام من جانب لبنان أو فلسطين أو سوريا، لأن سبب وجود دولة إسرائيل سيسقط من أساسه. ومن الآن وحتى ذلك الزمن، ليقل باسيل ما يشاء... فلا سلام بوجود «إسرائيل».

تقرير

منشآت كفرفالوس: المالكون الجدد سدّدوا الاشتراكات

أعلنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني أنها حصلت يوم الخميس على «جميع الرسوم المتوجبة لحساب المصلحة في إطار مشروع ري صيدا ـ جزين حتى نهاية عام 2019، على العقارات التي يملكها ورثة رفيق بهاء الدين الحريري في منطقة كفرفالوس العقارية (72 و165 و166 و167 و168 و169 و170 و171 و172) البالغة 98 مليوناً و 832 ألف ليرة كمستحقات متأخرة بين عامَي 2012 و2019». (راجع «الأخبار»، 6 شباط 2019، «صفقة كفرفالوس: ورثة الحريري تخلّفوا عن دفع اشتراكات المياه).

وأصدرت المصلحة براءة ذمة تمكّن البائع والمشتري من إنجاز تسجيل صفقة بيع العقارات التي تمت قبل نحو شهر بين هند رفيق الحريري من جهة، وكل من الرهبانية المارونية وعدد من المتمولين الجزينيين. وعلمت «الأخبار» أن المبلغ لم يسدده ورثة الحريري، إنما أحد المالكين الجدد، رئيس بلدية لبعا، فادي رومانوس. ولفتت المصلحة إلى أن العقارات «لا تزال مشتركة بمشروع الري وخاضعة لإشارة قصر التصرف في حال تخلف المالكين مجدداً عن سداد رسوم الاشتراكات».

(الأخبار)